

وساطات جديدة لحلحلة الأزمة السياسية في تونس

الجهة الوحيدة المخولة لها مراقبة دستورية مشاريع القوانين المعروضة عليها من قبل الرئيس أو رئيس الحكومة أو ثلاثين عضواً من أعضاء مجلس نواب الشعب، ومشاريع القوانين الدستورية التي يعرضها رئيس مجلس نواب الشعب، إلى جانب المعاهدات التي يعرضها رئيس الجمهورية وغيرها من المشاريع.

وأشار مسلم في معرض حديثه إلى أنه "من المؤكد أن هذه المبادرة لن تقتصر على الخلاف بين رأسي الحكم، بل ستطرح بالإضافة إلى الأزمة السياسية الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مراجعات عميقة وحلولاً ناجحة".

ودعا اتحاد الشغل الثلاثاء إلى توحيد الجهود من أجل الإسراع في حل المازق الدستوري بين رئاستي الحكومة والجمهورية.

وطالب بالإسراع في فضّ هذا المازق الدستوري في أقرب الأوقات، داعياً المنظمات الوطنية إلى توحيد الجهود للضغط من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة، ومنبهاً إلى تواصل تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غياب أي إجراءات واضحة من الحكومة للحدّ من الانحدار والتوتر اللذين تشهدهما البلاد.

وتواصل للاسبوع الثالث على التوالي أزمة التعديل الحكومي بين رئيسي الحكومة والجمهورية.

وفي 26 يناير الماضي صادق البرلمان التونسي على التعديل الوزاري في حكومة المشيشي بالأغلبية المطلقة، لكن الرئيس سعيد لم يدع الوزراء الجدد إلى أداء اليمين الدستورية حتى اليوم.



جمال مسلم
هيئة المحامين قدمت مبادرة جديدة ونحن نؤيدها لتجاوز الأزمة

ويرى الرئيس سعيد أن التعديل شبابه "خروقات دستورية" ما جعله يرفض أداء بعض الوزراء اليمين الدستورية أمامه، وهو ما قوبل بتصعيد لانتفاضة من الحزبان البرلماني والسياسي الداعم للمشيشي.

وعلاوة عن الأزمة السياسية، تشهد تونس وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مازواً مدفوعاً بتداعيات الوضع الصحي تبعاً لانتشار فيروس كورونا. ونبهت منظمات وطنية فاعلة من خطورة الأوضاع، مطالبة بالتسريع في معالجتها.

واعتبر اتحاد أرباب العمل أن "الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس بلغ مرحلة قصوى من الخطورة، وأن الأزمة ساهمت في تعزيز منسوب التساؤل لدى التونسيين بصفة عامة ولدى الفاعلين الاقتصاديين بصفة خاصة".

وفيما تكثف المنظمات الوطنية من محاولاتها لحل النزاع القائم بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة، ترى أوساط سياسية أنه لا يمكن التوصل إلى حل ناجح للمازق الذي تعيشه تونس حالياً في ظل وجود بعض الوجوه على غرار المشيشي.

وتساءل المحلل السياسي نبيل الرابحي في تصريح لـ "العرب"، عن الهدف من هذه المبادرة، وأكد أن "رئيس الحكومة انتهى سياسياً، واليوم نتحدث عن بديل له".

وأضاف الرابحي "المبادرة إلى حدّ الآن لن تضيف شيئاً، ويمكن الحديث عنها في مرحلة ما بعد المشيشي، ولا بد أن تنظر إلى مسألة المحكمة الدستورية وتغيير النظام السياسي".



تونس تترقب نهاية الأزمة بين رأسي السلطة

خالد هدي

تونس - دفعت القطيعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المنظمات الوطنية في تونس إلى تقديم مبادرات ومقترحات جديدة في مسعى لتجاوز الأزمة السياسية والدستورية التي باتت تهدد بافلاق البلاد نحو مواجهة جديدة لكن في الشارع هذه المرة، ما يضع أمن تونس على المحك.

وأعدت حالة الانسداد السياسي التي تعيش على وقعها البلاد الرباعي الراعي للحوار في 2013 والمكون من أربع منظمات وطنية إلى الواجهة، حيث تسعى هذه الأطراف إلى تقديم مبادرة تستهدف وضع حد للأزمة السياسية الحالية.

وبعد أن باع مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، أحد أبرز الأطراف المشاركة في حوار 2013 الذي جاء في خضم استقطاب حاد بين العلمانيين والإسلاميين، بالفشل، كشف عميد المحامين إبراهيم بودريالة، الأربعاء، عن أن المنظمات التي ساهمت في الحوار الوطني في وقت سابق وعملت على إنجاحه ستعد في الأيام القليلة القادمة اجتماعاً للخروج برؤية مشتركة لتقديم مبادرة حول الرؤية المستقبلية في البلاد.

ووسط شحن إعلامي وسياسي بين الفرقاء عمق الأزمة السياسية التي تعيشها تونس، أكد بودريالة في تصريح لإذاعة محلية أن "لقاء جمعه مساء الثلاثاء مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطيوي في هذا الإطار، وأن الأخير سيحاول التوسط بين مختلف الأطراف".

وأشار إلى أن الأطراف المعنية هي "الرباعي الراعي للحوار الوطني سابقاً والمتطلة في الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية في البلاد) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (اتحاد أرباب العمل)، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين"، لافتاً إلى أن ذلك سيتم دون تدخل الأحزاب.

ويأتي ذلك في وقت يحتدم فيه الصراع السياسي بين رأسي السلطة التنفيذية. وبينما يرفض الرئيس قيس سعيد أداء اليمين الدستورية للوزراء الجدد المقترحين في التعديل الوزاري، ويعتبر أنه تحوم حولهم شبهات فساد، يتمسك رئيس الحكومة هشام المشيشي بإقرار التعديل مسنوداً بالحزبان السياسي لحكومته (حركة النهضة وقلب تونس واتلاف الكرامة).

وأفاد جمال مسلم، رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بأن "تونس لم تستغل التوقيع بجائزة نوبل للسلام، وكان على المنظمات الراعية للحوار في 2013 أن تتحمل مسؤولياتها أكثر من أي وقت مضى لتلعب دوراً مهماً في البلاد".

وأضاف مسلم في تصريح لـ "العرب"، أن "اتحاد الشغل تقدم بمبادرة لتنظيم حوار وطني ورئيس سعيد لم يرد فعلياً على ذلك، والآن هيئة المحامين قدمت لنا مبادرة جديدة ونحن نؤيدها لتجاوز الأزمة تعيشه تونس حالياً في ظل وجود بعض الوجوه على تحمل أعباء أخرى".

وتابع "طرفاً السلطة التنفيذية ركزا على الجانب الدستوري والقانوني وكل طرف متمسك بموقفه، والخلاف هو مسألة تواصل ويتطلب حلاً سياسياً في غياب المحكمة الدستورية التي كانت ستنظر في مثل هذه الخلافات.. عليهما الجلوس مع بعضهما للخروج بحل عملي وسياسي".

وتعتبر المحكمة الدستورية، وفقاً للدستور التونسي في فصله 120، وأحد محمد بلكبير رئيس مركز الدراسات والبحوث في الرابطة المحمدية للعلماء دور الرابطة في عملها على تحسين الفكر خاصة لدى الفئات الهشة من خلال إقناعها بنقد التطرف، موضحاً أن الرابطة تبنت أدوات وأساليب لذلك من أجل النجاح في تفكيك الخطاب الديني والياته وأجهزته المفاهيمية.

وأكد عبد الإله بن عرفة في كلمته عن إستراتيجية المنظمة في هذا المجال عن مقاربتهم لتلخص في التحسين الخارجي في مجالات التربية والثقافة، علاوة على إستراتيجية الإدماج الاقتصادي والتأهيل النفسي ومعالجة آثار الاستقطاب وإجراء المراجعات الفكرية اللازمة للمصالحة مع الذات والمجتمع.

الأجندة السياسية تمدد عمر الحكومة الجزائرية رغم تصاعد الغضب الشعبي

تزايد التكهنات باكتفاء تبون بتعديل وزاري إلى غاية إجراء الانتخابات المبكرة



إرجاء رحيل جراد إلى ما بعد الانتخابات المبكرة

وباتت حكومة عبد العزيز جراد تشكل أحد الحلول للمازق الذي أحاط بالسلطة خلال الأشهر الأخيرة رغم أنها لا تملك من الوقت ما يسمح لها بعرض بيان سياسيتها العامة أمام البرلمان بسبب تصاعد الغضب الشعبي في البلاد، وقد يصبح ترحيلها إحدى الأوراق التي بإمكانها امتصاص الغضب المذكور.

وتشكلت الحكومة في ظروف سياسية استثنائية ميزتها الاحتجاجات السياسية والمقاطعة الشعبية للانتخابات الرئاسية ولم يساهم الرئيس تبون نفسه في حسم هويتها النهائية، حيث تذكر مصادر مطلعة بأن أطرافاً نافذة في السلطة هي التي وزعت المناصب واستحدثت البعض الآخر بشكل يتنافى مع الوضعية السياسية والاقتصادية المازومة، حيث تتكون الحكومة من 41 وزيراً وكتائب دولة.

وأعطت جولة المشاورات السياسية التي فتحها الرئيس تبون مع قادة أحزاب سياسية من مختلف الأطراف فور عودته من رحلته العلاجية الثانية الانطباع بالنهاية الحتمية لحكومة جراد، غير أن الأجندة الحالية تدفع باتجاه كتابة عمر جديد للحكومة لأنه ليس في صالح الرجل القيام بتعيين حكومتين في ظرف أشهر قليلة إذا أقيمت هذه الحكومة وشكلت أخرى بعد الانتخابات القادمة.

ولا يستبعد متابعون للشأن السياسي المحلي أن يكتفي الرئيس تبون بالانشغالات ذات الأولوية.

بسبب فشلها في تنفيذ التعهدات التي أطلقها الرئيس تبون خلال حملته الرئاسية، وعجز ما يوصف بـ"الطاقم التكنوقراطي" عن تحريك ملفات التنمية والنهوض بالاقتصاد المحلي ومواجهة التحديات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا.

وكان رئيس حزب حركة البناء الوطني الإخواني عبدالقادر بن قرينة قد صرح للصحافيين بعد خروجه من اللقاء الذي جمعه بالرئيس تبون في إطار المشاورات السياسية المفتوحة في البلاد بأنه "أقترح على رئيس الجمهورية إجراء تغيير حكومي في أقرب فرصة من أجل تحقيق تطلعات الشعب في خطاب التغيير السياسي".

وكان الرئيس تبون قد وجه بدوره انتقادات لحكومة جراد وللأجهزة التنفيذية التي عجزت عن تنفيذ سياسته وتوجهاته على غرار المنحة المالية التي خصصها للكوادر الطبية وشبه الطبية نظير تواجدهم في الصفوف الأمامية لمواجهة وباء كورونا، إلى جانب منحة أخرى قررها لفائدة المتضررين من الإجراءات الاحترازية التي أقرتها السلطة في إطار الحجر الصحي، غير أن هيمنة البيروقراطية على الأداء الحكومي عمقت حالة الغضب على هرم السلطة، وأججتها مخططاتها في التكفل بالانشغالات ذات الأولوية.

الرباط تحتضن مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب ومقاربات التصدي للتطرف

ويشارك في المؤتمر عدد من القطاعات الحكومية في المغرب ومؤسسات إقليمية ودولية في مقدمتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للأمم المتحدة والإيسيسكو. كما يشارك في المؤتمر خبراء من مختلف أقطار العالم على غرار الجزائر وتونس وليبيا والسنغال ونيجيريا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والسعودية وغيرها.

ويشارك في المؤتمر عدد من القطاعات الحكومية في المغرب ومؤسسات إقليمية ودولية في مقدمتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للأمم المتحدة والإيسيسكو. كما يشارك في المؤتمر خبراء من مختلف أقطار العالم على غرار الجزائر وتونس وليبيا والسنغال ونيجيريا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والسعودية وغيرها.

ويشارك في المؤتمر عدد من القطاعات الحكومية في المغرب ومؤسسات إقليمية ودولية في مقدمتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للأمم المتحدة والإيسيسكو. كما يشارك في المؤتمر خبراء من مختلف أقطار العالم على غرار الجزائر وتونس وليبيا والسنغال ونيجيريا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والسعودية وغيرها.

ويشارك في المؤتمر عدد من القطاعات الحكومية في المغرب ومؤسسات إقليمية ودولية في مقدمتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للأمم المتحدة والإيسيسكو. كما يشارك في المؤتمر خبراء من مختلف أقطار العالم على غرار الجزائر وتونس وليبيا والسنغال ونيجيريا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والسعودية وغيرها.

ومقاربة اقتصادية واجتماعية وأخرى ثقافية ودينية".

كما لفت إلى الثقة التي حظيت بها الرباط عبر توقيعها في أكتوبر الماضي على اتفاقية مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل فتح أول مركز أمني موجه لمكافحة الإرهاب في أفريقيا في العاصمة الرباط.

وتشدد حبوب الشراوي مدير المكتب المركزي للتحقيقات القضائية أن "المملكة المغربية رائدة في محاربة جرائم التطرف بفضل الإستراتيجية الوطنية، حيث تم اعتماد إستراتيجية مندمجة وشاملة في ميدان مكافحة الجريمة الإرهابية باتخاذ تدابير فعّالة على جميع المستويات الأمنية والدينية والقانونية".

بدوره أكد الكاتب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج يونس جبران أنه "بعد أحداث الدار البيضاء في العام 2003 تبنت المغرب قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب، وكل المعنيين داخل السجون محكومون أساساً بموجب هذا القانون" في طرقة لتطوير المغرب لرسالته التشريعية في مواجهة المراكز الإرهابية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - يختم الخميس في العاصمة المغربية الرباط المؤتمر الدولي حول مكافحة التطرف العنيف، حيث أجمع خبراء دوليون ومسؤولون على أن الظاهرة الإرهابية شهدت تحولات نوعية وجيوستراتيجية خلال السنوات الماضية سواء على المستوى العملي أو على مستوى إعادة الانتشار الجغرافي للإرهابيين بغية خلق نوع من التشوش على جهود القوى الدولية الفاعلة في معركة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وأكد المشاركون في المؤتمر وهم ممثلون عن العديد من الدول والمنظمات أن المغرب اعتمد مقاربة شاملة ومندمجة للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف ما يجعله رائداً في هذا المجال.

وأشار عبد الإله بن عرفة المستشار الثقافي للمدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) إلى "الإستراتيجية الشاملة للمملكة المغربية في مكافحة التطرف العنيف التي تحظى بإشادة دولية والتي تقوم على ثلاثة أركان هي مقاربة أمنية

صابر بليدي

الجزائر - يتربص الشارع الجزائري بئ الرئيس عبدالمجيد تبون خلال الأيام القليلة المقبلة في مصير حكومة عبد العزيز جراد وسط تصاعد التكهنات بشأن إمكانية اكتفائه بتعديل وزاري طفيف وانتظار ما ستفرزه الانتخابات المبكرة.

وكان تبون قد زاد الشكوك حول إمكانية رحيل حكومة جراد منذ عشية سفره للعلاج في ألمانيا في العاشر من يناير الماضي عندما صرح أمام مودعيه من كبار مسؤولي الدولة "الحكومة فيها وعليها".

واعتبر متابعون للشأن السياسي في الجزائر أن تصريح تبون هو بمثابة إعلان مهام غير رسمي للحكومة التي عينها بعد انتخابه رئيساً للبلاد في ديسمبر 2019 وتم تعديلها مرة واحدة، لاسيما في ظل الانتقادات الشديدة التي طالت العديد من الوزراء بسبب فشلهم في تحريك الملفات المتركمة على مكاتبهم.



عبد القادر بن قرينة
أقترحت على الرئيس تبون إجراء تعديل حكومي في أقرب فرصة

غير أن الأجندة السياسية تطرح العديد من السيناريوهات على اعتبار أن الأولوية الآن تتجه إلى تنظيم انتخابات برلمانية ومجلسية مبكرة قبل نهاية السداسي الجاري، وبما أن الانتخابات المنتظرة ستفرز مؤسسات جديدة تماشياً مع إفراتز المشهد السياسي بما فيها الحكومة والأجهزة التنفيذية في الولايات والمديريات الكبرى، فإن السلطة تجد نفسها أمام حتمية الإبقاء على طاقم عبد العزيز جراد لأشهر أخرى.

ويسود إجماع في الدوائر السياسية بالجزائر على ضرورة رحيل الحكومة